

متفرقات

ساعات تفصل المحتجزين في العراق عن عائلاتهم

طرابلس - إيلي حنا

أعدت السلطات العراقية جوازات السفر الخاصة بـ 57 سائناً لبنانياً، بعد شهر على احتجازهم في قاعدة عسكرية في العراق، وتوقيف شاحناتهم المحملة بإسمنت شركة «السبع». ومن المفترض أن يعود السائقون إلى عائلاتهم في أقرب وقت ممكن، بعدما أفرغت ليل أول من أمس شاحناتهم من حمولتها، وسلمت للتجار العراقيين. وقد اقتيد المحتجزون إلى منطقة الرمادي منذ بضعة أيام للتحقيق معهم، وأعيدوا في الليلة ذاتها دون إبلاغهم سبب توقيفهم الحقيقي. حتى يوم أمس، تنفس الموقوفون الصعداء بعدما طلب منهم إفراغ شاحناتهم من الحمولة لكي يتسلمها التجار العراقيون، وتسلموا جوازاتهم. وأشار المحتجز السابق بلال سلمى في اتصال مع «الأخبار» إلى أن أحد الضباط العراقيين في القاعدة العسكرية اعتذر من الشباب وقال لهم قبيل مغادرتهم «واضح أنكم أبرياء، لا دخل لكم بالموضوع، وأنا حتى لا أعرف لماذا أوقفتم». ورغم ذلك، يبدو أن تلك الحمولة ستكون الأخيرة لمصلحة شركة «السبع» بعد إعلان التجار العراقيين توقفهم عن طلب بضاعتها.

دمج المعوقين في مدارس نموذجية

خصّصت وزارة الشؤون الاجتماعية، أمس، لقاءً موسعاً للبحث في البرنامج الوطني للدمج المدرسي للمعوقين، في ثماني مدارس نموذجية اختيرت من كل المحافظات اللبنانية. كذلك تخلل اللقاء عرض للمراحل التي اجتازها المشروع، والمعوقات التي يواجهها. وقد شدّد وزير الشؤون الاجتماعية، سليم الصايغ، على «أن الوزارة قررت



اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز مراكز التنمية الاجتماعية التي تتعاطى عمليات الدمج مع المدارس النموذجية، بما يكفل تطبيق البرنامج الهادف إلى تحويل هذه المدارس المختارة لتكون صديقة للمعوقين». وأكد أن «الإعاقاة حالة اجتماعية، ومن مسؤولياتنا، ومن أهداف هذا البرنامج إتمام عمليات الدمج في أفضل الظروف لإنهاء كل أشكال الفوارق بين الطلاب أصحاب الحاجات الخاصة وسائر رفاقهم، بما تقول به القوانين والمواثيق الدولية». وناقش المجتمعون عدداً من المقترحات والخطوات الإدارية والتنفيذية التي سيصار إلى تنفيذها ضمن برنامج زمني قبل نهاية عام 2011.

مدربّات لتمكين المرأة في الحياة السياسية

أطلقت جمعية المساعدات الشعبية النروجية، أمس، دورة إعداد مدربّات لتمكين النساء من المشاركة في الحياة السياسية والعامّة. ويهدف البرنامج إلى تعزيز دور المرأة اللبنانية في مواقع القرار من البلديات إلى البرلمان والحكومة، إضافة إلى تعزيز دور المرأة الفلسطينية أيضاً في اللجان الشعبية والتنظيمات السياسية وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية. وفتت رئيسة الجمعية وفاء اليسير إلى أن «استراتيجية الجمعية للأعوام 2008 - 2011 هي التوجّه إلى النساء، سواء في مجال محاربة العنف الممارس ضدهن، أو في مجال تعزيز قدراتهن وزيادة مشاركتهن في الحياة العامة». وأشارت إلى أن الجمعية «أتاحت الفرصة للنساء في جنوب لبنان للمشاركة في إزالة القنابل العنقودية من مخلفات الاعتداءات الإسرائيلية». من جهة أخرى، عرضت المدربات النروجيات تجارب بعض الدول في ميدان المشاركة السياسية للنساء.

إطلاق حملة «واجب المواطنة حقي»

أطلقت، أمس، جمعية الهيئات الأهلية للعمل المدني، بالتعاون مع المؤسسة العربية الديمقراطية ومركز الكواكبي للتحوّلات الديمقراطية الحملة اللبنانية «واجب المواطنة حقي». وقبل الإطلاق، نظمت الجمعيات جلسة حوار ضمن التحالف العربي لحملة «واجب المواطنة حقي» في فندق كواليتي - إن في طرابلس. وقد شدّدت كلمات المشاركين، خلال الجلسة، على «أهمية المواطنة كحق وواجب، وضرورة تعزيز مبادئ التآخي والتكافل، وأوصرت المجتمع عبر تقديمات إنسانية وصحية وتربوية واقتصادية تكفل العيش بسلام». كما جرى اختيار المطران جورج خضر ليكون الشخصية العربية المميّزة الداعمة لحملة التحالف العربي من أجل نداء واجب المواطنة حقي.

مكونة من أعقاب السجائر. و102 مليون من جراء خفض الإنتاجية بسبب الغياب عن العمل و64 مليوناً كخض إنتاجية بسبب الوفاة.

وتعليقاً على هذا الموضوع، لفت د. جورج سعادة مدير البرنامج اللبناني الوطني لمكافحة التدخين، إلى أن تقديرات الدراسة لناحية الكلفة متحفظة جداً، وأن الدراسات التي أجراها البرنامج بيّنت أن الكلفة تتجاوز 450 مليون دولار. لكن د. شعبان دافع عن الرقم الذي قدمه، لافتاً إلى أن الكلفة تعتمد الحد الأدنى نظراً إلى ندرة البيانات المرتبطة بمصدر أساسي بشأن التكاليف ذات الصلة بالتدخين، ونظراً إلى طرق الاحتساب الحذرة لمعدلات الإصابة والفواتير الطبية المرتبطة بها. وأوضح أن الدراسة لم تشمل على سبيل المثال، كلفة رعاية الأطفال المعوقين بسبب أمهاتهم المدخّنات. كما تبين الدراسة أن كلفة إنفاق الأسر الفقيرة على التدخين، هي أقل بقليل من كلفة إنفاقهم على التعليم. وفي خلاصة التقديرات عن تكاليف التدخين، وإذا حسبنا الكلفة الصحية البالغة 326 مليون دولار من أرباح المعاملات المتعلقة بالتدخين والبالغة 271 مليون دولار أميركي في السنة، فإن الأثر الصافي للتدخين على الاقتصاد اللبناني الذي يبيّنته الدراسة هو خسارة تبلغ 55,4 مليون دولار أميركي في السنة.

د. ريماء نقاش من فريق أبحاث مكافحة التدخين في الجامعة الأميركية، أكدت أن الذين يعملون من أجل إقرار القانون الذي يحّد من التدخين، يواجهون من قبل الفئات المتضررة بالعديد من الذرائع المضادة، وفي المقابل قام الفريق بدحضها استناداً إلى نتائج الأبحاث والقرائن العلمية. وبحسب نقاش، فإن هذه الدراسة ستسهم في حدّس المزيد من الشائعات التي تقول إن الحد من التدخين يؤثر على الاقتصاد اللبناني. ولقد عمد الفريق في الأونة الأخيرة إلى تكثيف جهوده في نشر المعلومات وترجمة نتائج البحوث بغرض ترشيد السياسات. ويتعاون فريق الجامعة الأميركية مع البرنامج اللبناني الوطني لمكافحة التدخين التابع الذي تشرف عليه وزارة الصحة، ومع العديد من الجمعيات الأهلية، مثل مبادرة التحرر من التدخين، ورابطة الناشطين المستقلين اندي أكت، وتحالف المنظمات اللبنانية غير الحكومية لمكافحة التدخين والتي يتم تنسيقها من قبل جمعية الشبان المسيحية.

من الضريبة على القيمة المضافة، تدعم وزارة المال مزارعي التبغ المحليين، عن طريق شراء محصولهم بسعر مدعوم. أما لناحية آثار التبغ غير المباشرة، فتبين الدراسة أن الكلفة الصحية والبيئية تشمل التكاليف المرتبطة بالعلاج الطبي من أمراض ذات صلة بالتدخين لكل من المدخنين والمدخنين غير المباشرين، والتي تتكبدها وزارة الصحة.

كذلك تشمل التكاليف تضاعف الإنتاجية من قبل المدخنين والمدخنين السابقين في العمل والتي يتكبدها أصحاب العمل، وتكلفة البيئة من حيث زيادة خطر حرائق الغابات وازدياد النفايات في الشوارع التي يتعين جمعها، والتكلفة الإجمالية للاقتصاد الناشئة عن الإنتاج الضائع بسبب الوفاة المبكرة للمدخنين. وتشمل الأرباح غير المباشرة المدخّرات على الفاتورة الطبية للرعاية الطبية



الدراسة ستضع لوبي الشركات المستوردة للتبغ وشركات الإعلان في موقف حرج



للشبخوخة إثر الوفيات المبكرة بسبب التدخين، فضلاً عن توفير المعاش التقاعدي بالنسبة إلى المدخنين الذين يموتون قبل بلوغ سن التقاعد.

بسبب قلة البيانات، لم تستطع الدراسة تحديد التكاليف الصحية للمدخنين غير المباشرين، والتكاليف الصحية للتدخين. ركزت الدراسة على أمراض القلب والشرايين وسرطان الرئة والمثانة وأمراض الجهاز التنفسي، باعتبارها الأمراض الأكثر انتشاراً وفتكاً. وتبلغ الخسارة الصافية حسب تقديرات الباحثين المشاركين في الدراسة 326 مليون دولار. وهي مفصلة بين 146 مليون دولار كلفة معالجة الأمراض و13 مليوناً الكلفة البيئية موزعة بين الكلفة الناتجة من حرائق الغابات وكلفة الكنس والجمع للنفايات في الشوارع والتي تبين حسب الدراسة أن 46%

تشمل وزارتي المال والصحة، وأصحاب العمل، والمدخنين غير المباشرين، والبيئة والاقتصاد اللبناني عموماً. وجرى تقدير الإيرادات والنفقات المرتبطة بالتبغ لكل من هذه الفئات. وفيما يدخل الخزينة اللبنانية من بيع التبغ عائدات الضريبة والعائدات الجمركية والإيرادات

في زوق مكاييل: البلدية تسقي الورود ولا تسقينا

ريتا بولس شهوان

«المى مش مقطوعة» في زوق مكاييل، ولكن شبيكات المياه تحت الأرض قديمة لدرجة أنه تنسرب منها المياه، فلا تصل إلى بعض الأحياء الشعبية كحي مار مخايل. سكان هذا الحي، يعيشون أزمة مياه تكلفهم شهرياً أكثر من مئة دولار. هنا، يدفع المواطن، ككل اللبنانيين فاتورتين: «فاتورة المي» لمصلحة المياه التي يحلو لها هذه الأيام تبليغنا بموعد دفع الفواتير، وفاتورة لشركة توزع المياه «الخاصة» على المنازل، في منطقة تعد من الأجلل في كسروان. فهل هذا من العذر بشيء؟ عند مدخل مار مخايل، وهو شارع فرعي في الزوق، يخيل إليك أنك في أحد الشوارع السكنية الرقيقة الحال، فالحفر وخط التوتر العالي الذي يمر بين الأبنية والزفت المتعرج، كلها توحي بذلك، علماً أن واجهة الزوق المزينة بالأشجار والتمائيل على الطرازين الفينيقي والروماني، والممتدة من الكسليك حتى السوق العتيق، حازت جائزة عالمية. إذاً كما يغيب الإنماء المتوازن بين المناطق اللبنانية، فهنا أيضاً الوضع مشابه. لا إنماء يوازن بين شارع وآخر، الشخ في



يعيش السكان أزمة مياه تكلفهم شهرياً أكثر من مئة دولار



المياه من مصائب هذا القوم. إيلي عازار، أحد سكان شارع مار مخايل، لم يدفع فاتورة المياه منذ أكثر من ثلاث سنوات «لأنو المي مش عم تجي، لشو بذي اذفع؟». حتى إنه عرض ساخراً على من كان يهتم بجباية أموال مصلحة المياه، بعدما هدده الأخير بالسجن إن لم يدفع فاتورته، بأن يسجن والدته (80 عاماً) بدلاً منه «لأنو عيار المي باسمها، على شرط أن يتكفل بأدوية الضغط، القلب السكري، العصبي». يرى إيلي أن «عدم تسديد المستحقات المادية يُعد شكلاً من

أشكال الاعتراض»، إذ إن معظم سكان الحي قدّموا اعتراضاتهم أمام بلدية «تهتم بشكل الضيعة الخارجي: بتسقي الوردات وما بتسقي أهل الضيعة، ولا بتطالب الدولة تسقينا» على حد قوله. ومع أن المسؤولية تقع على مصلحة المياه، التي فقدت رئيس دائرة المياه في كسروان، بعد إقالته من منصبه، فإن الناس يلومون البلدية لعدم حسنها هذا الأمر مع المصلحة، لكون المياه ما زالت مقطوعة في هذا الشارع منذ أكثر من ثلاث سنوات «حتى بعدما وعدت شركة المياه بحل المشكلة إثر افتتاح سد شبروح» على حد قول شادي شاهين، أحد السكان، وهو مهندس زراعي. وفي اتصال مع أحد أعضاء بلدية الزوق وفيق طراد، أحد المتابعين للملف مع شركة المياه، قال «مشكلة المي في هذا الحي، ليست النقص في المياه»، بل «أن الشبيكات التي تربط سد شبروح ومياه جعيتا بمنازل السكان، قديمة ومهترئة. كانت البلدية قد طلبت من مصلحة المياه تاهيل الشبيكات، قبل الانتهاء من ورشة تزفيت الطرقات، إلا أن الأخيرة «أجلت الأمر إلى سنوات قادمة» كما قال. وما زالت، بعد مرور عدة سنوات على ذلك، المياه مقطوعة.